Doi: 10.34120/0080-050-003-006

Prevailing Marriage Patterns in the State of Duqum: A Field Study.

Muneer Karadsheh
Shaikha Almadailwi
Halima Alghafri

Abstract

Objective: The aim of this study is to investigate the attitudes and values of people in Duqum about different marriage patterns. The study employed methodology of a comprehensive survey of all heads of households in the State of Duqum. The State of Duqum were divided into the (23) villages. A descriptive approach was employed and a questionnaire was used as a tool to collect data. Results showed that family arranged marriage is common in A-Duqum as well as non-arranged marriage, which allows individual to choose their wives/ husbands. It was also found that local community in Duqum prefers middle ages for male marriage, while it prefers young ages for female marriage.

Key words: Special Economic Zone in A-Duqum, Marriage Patterns.

أنماط الزواج السائدة في ولاية الدقم: دراسة ميدانية

منير كرادشة(*)
شيخة المديلوي(**)
حليمة الغافري(***)

ملخص:

هدف الدراسة: تتناول الدراسة أنماط الزواج السائدة في ولاية الدقم بمحافظة الوسطى، وتسعى إلى الكشف عن اتجاهات وقيم السكان المحليين في الولاية حول أنماط الزواج المختلفة. وقد اعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي الشامل لجميع قرى ولاية الدقم، البالغ عددها (23) قرية، بالاعتماد على الاستبانة أداة رئيسة لجمع البيانات من أرباب الأسر، البالغ عددها (737) أسرة، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من **النتائج**، أهمها: الانتشار الواسع لنمط الزواج المرتب من قبل الأهل، وارتفاع نمط الزواج غير المرتب الذي يراعي حرية الفرد ورغباته في عملية الاختيار الزواجي. كما خلصت الدراسة إلى تفضيل مجتمع الدقم زواج الذكور عند الأعمار المتوسطة نسبياً مقابل تفضيله زواج الإناث عند الأعمار الصغيرة نسبياً.

المصطلحات الأساسية: المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، أنماط الزواج، الزواج المبكر، الزواج المرتب.

مقدمة:

يُعدّ مجتمع ولاية الدقم في سلطنة عمان من نمط المجتمعات التقليدية المحافظة، التي تحكمها منظومة من القيم والعادات والأعراف الثابتة نسبياً، وتمتاز بخصوصية بناءاتها الاجتماعية المتوارثة الداعمة لنظام الزواج، باعتباره شأناً مجتمعياً؛ يسعى المجتمع بما يسوده من قيم وتقاليد وعادات، إلى تنظيمه بين الذكور والإناث، ليصبح بذلك وسيلة لتنظيم العلاقات بينهما، وأداة للتكاثر وحفظ بقائه واستمراره، كما يعد الزواج شأناً عائلياً يتم إقراره داخل نطاق الأُسرة، ووسيلة لتعزيز الروابط بين أعضائها والحفاظ على مُلكيتها المادية والمعنوية.

(*) قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، جامعة اليرموك، الأردن، Email: muneerj2000@yahoo.com.

(**،***) مركز البحوث الإنسانية، جامعة السلطان قابوس، سلطنة عمان.

ويبدو أن التحولات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية السريعة والجذرية التي شهدها مجتمع ولاية الدقم في الآونة الأخيرة، وزيادة مستويات تعقيده وتركيبه، وتسارع عملية تحوله إلى نمط المجتمعات الحديثة الآخذة بكل أسباب التقدم والنماء (بسبب قيام المنطقة الاقتصادية الخاصة، وما رافقها من مشروعات تنموية واقتصادية كبرى)- قد أسهمت بشكل واضح في إحداث تغييرات عميقة في بنيوية الأسرة وتركيبها، وزيادة بروزها وحدة اجتماعية مُتخصصة بنائياً ووظيفياً؛ فبعد أن كان رب الأسرة هو حاكمها وعصب الحياة فيها، وصانع قراراتها ومعيلها، فقد الكثير من وظائفه وتراجعت أدواره وتقلصت؛ مما أسهم في إعادة ترتيب بناء مراكز القوة داخل الأسرة؛ الأمر الذي انعكس بصورة حاسمة على أوضاع عناصرها وطبيعة أدوارهم بداخلها ومكانتهم، وزاد من استقلالهم المادي وتحررهم من كثير من أوجه الاستلاب التقليدي، ومن سطوة الكثير من الموروثات الاجتماعية؛ مما أثر بشكلٍ كبير على اتجاهاتهم نحو أنماط الزواج السائدة (بيت سعيد، 2013).

وتجنح الأدبيات المحلية ذات العلاقة، إلى تأكيد أنّ طبيعة هذه التغيرات التي طرأت على الأسرة في مجتمع ولاية الدقم، قد أتاحت لعناصرها مزيداً من هوامش الحرية في صنع القرارات داخلها، كتلك القرارات ذات العلاقة بتوقيت أعمارهم عند الزواج، وأنماط زواجهم وأشكاله، كما عززت بروز تحولات جذرية في اتجاهاتهم ومعتقداتهم تجاه كثير من أنماط زواجهم التقليدي، بل عجّلت في تبنّيهم لاتجاهات توصم بالحداثة تجاه هذه الأنماط الزواجية، خاصة نمط الزواج المبكر ونمط الزواج المُرتّب ونمط الزواج المُتعدد ونمط زواج الأقارب (الناصر وسليمان، 2007).

واستناداً إلى ما تقدم؛ فإن دراسة أنماط الزواج السائدة في ولاية الدقم وما طرأ عليها من تغيرات، خاصة على اتجاهات الأفراد ومعتقداتهم تجاه هذه الأنماط الزواجية، أصبحت ضرورة تُمليها مجموعة من الاعتبارات المعرفية والثقافية، التي لا يمكن تجاهلها؛ بسبب طبيعة آثارها وعمقها، وتنوع تداعياتها. وعليه؛ فقد جاءت هذه الدراسة للإحاطة بمثل هذه الظاهرة وما اقترن بها من مواقف وما طرأ عليها من تعديلات -إن وجدت- في مجتمع يعد من المجتمعات المحافظة التقليدية، ويتعرض لجملة مهمة من التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يمكن وصفها بالسريعة والعميقة.

مشكلة الدراسة:

الظاهر أن التحولات التي أصابت مجتمع ولاية الدقم، صاحبها تراجع كبير في قيمه ومعاييره التقليدية التي كانت تحكم قرارات الزواج داخل الأسرة، مقابل تعزيز بروز قيم الحرية الفردية وقيم المنفعية والحداثة التي يفتقر كثير منها إلى الثبات وتغليب إرادة الفرد ومصلحته؛ الأمر الذي من شأنه أن يزيد من احتمالات حدوث تحولات عميقة في مواقف أفراد مجتمع ولاية الدقم واتجاهاتهم نحو أنماط الزواج السائدة فيه.

وفي ضوء ما تقدم وبسبب طبيعة وحجم التغييرات السريعة والمتلاحقة التي طرأت على مجتمع ولاية الدقم في الآونة الأخيرة، وعمق انعكاساتها على جوانب مختلفة من حياة السكان، وخاصة على أنماط الزواج السائدة فيه، ونظراً لمحدودية الدراسات المحلية التي تناولت هذا الموضوع -على حد علم الباحثين- فقد تبلورت فكرةُ الدراسة، التي تركزت حول معاينة وتقصي أثر هذ التغيرات على اتجاهات أفراد مجتمع ولاية الدقم، نحو أنماط الزواج السائدة فيه، وبشكل أكثر تحديداً، فقد تركزت مشكلة الدراسة في الإجابة عن التساؤل الرئيس الآتي: ما أنماط الزواج السائدة في مجتمع ولاية الدقم؟ ويتفرع عنه أربعة تساؤلات عريضة، هي:

- ما طرق الاختيار الزواجي في ولاية الدقم؟
- ما اتجاهات سكان ولاية الدقم نحو الزواج المتعدد؟
- ما اتجاهات سكان ولاية الدقم نحو الزواج المبكر؟
- ما اتجاهات سكان ولاية الدقم نحو زواج الأقارب؟

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة من كونها تسعى إلى معاينة وتقصي أنماط الزواج السائدة في ولاية الدقم، وما اعترى تلك الأنماط من تغييرات؛ بسبب قيام المنطقة الاقتصادية الخاصة، وما رافقها من مشروعات تنموية واقتصادية كبرى، كذلك تأتي أهميتها من الحاجة المعرفية للتعمق في فهم طبيعة التغيرات الطارئة على أنماط الزواج ومتلازماتها واتجاهات المجتمع حولها. كما تنبع أهمية هذه الدراسة من سعيها لتوفير قاعدة بيانات حول مثل هذه الظواهر في مجتمع محلي ذي أنماط إنتاجية ميكانيكية بسيطة، تتعرض لجملة من التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

العميقة؛ مما قد يسهم في تقديم مؤشرات مهمة وثراء معرفي حول مثل هذه الظواهر ومساراتها واتجاهاتها ضمن هذه المراحل الانتقالية؛ مما قد يعزز من قدرة الباحثين والمخططين وصناع القرار على اتخاذ القرارات المناسبة حول الظاهرة وما يتخللها من تغيرات متنوعة من جوانب مختلفة. كما تكمن أهمية هذه الدراسة أيضاً في أنها تسعى إلى تغطية نقص حاصل في الدراسات المحلية - بحسب علم الباحثين- التي لم يسبق لها أن رصدت أثر التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي طرأت على مجتمع ولاية الدقم وعلاقتها باتجاهات أفراده اتجاه أنماط الزواج السائدة فيه.

أهداف الدراسة:

حدد الهدف الرئيس للدراسة في تعرف أنماط الزواج السائدة في مجتمع متغير كمجتمع ولاية الدقم في السلطنة، وقد تفرع عن هذا الهدف الرئيس الأهداف الفرعية الآتية:

- رصد طرق الاختيار الزواجي في ولاية الدقم وتقصيها ومعاينتها.
- كشف ومعاينة اتجاهات سكان ولاية الدقم، نحو نمط الزواج المتعدد.
- تعرف اتجاهات سكان ولاية الدقم نحو نمط الزواج المبكر.
- معاينة وكشف اتجاهات سكان ولاية الدقم نحو نمط زواج الأقارب.

مصطلحات الدراسة:

المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم: تقع المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم على الشريط الساحلي لبحر العرب المفتوح على المحيط الهندي، وقد أنشئت ضمن جهود السلطنة لتنويع مصادر الدخل الوطني وتقليل الاعتماد على النفط، ومن المخطط لها أن تكون من أهم المناطق الاقتصادية الخاصة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وأن تصبح نموذجاً اقتصادياً إنتاجياً وتجارياً وخدمياً متكاملاً واعداً، وإحدى أبرز المناطق الاقتصادية العالمية (هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، 2015، 6)، وقررت صفة المنفعة العامة لمشروع تطوير مدينة الدقم بالمنطقة الوسطى وفقاً للمرسوم السلطاني رقم (2006/85) (موسوعة تشريعات المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، 2016، 13). وتعرف إجرائياً في هذه الدراسة -المنطقة الاقتصادية الخاصة-، ولأغراض البحث الميداني على أنها: جملة المكونات التنموية، وهي: ميناء الدقم والحوض الجاف، ومطار الدقم الدولي، ومجمع المصفاة والصناعات

البتروكيماوية، والمنطقة الصناعية، ومنظومة الأنشطة السمكية، والمنطقة السكنية، ومنطقة الخدمات السياحية والترفيهية، والمدينة التعليمية، ومنظومة الخدمات والنقل (هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، د.ت).

- الزواج المبكر: وهو أحد أنماط الزواج، يمتاز بصغر أعمار الأفراد، بغض النظر عن نوعهم الاجتماعي، وبسن تقلّ عن السن التي يجيزها قانون الأحوال الشخصية للزواج، وعادة ما تحدد بـ (18) سنة.

- زواج الأقارب (الزواج الداخلي): أي الزواج من داخل الوحدة القرابية أو الأسرة، وهناك أنواع عديدة منه؛ مثل الزواج من داخل القبيلة أو البدنة أو العشيرة، ويطلق عليه أحياناً مفهوم الزواج الدموي؛ أي القائم على قرابة الدم (أبو ليلي، 1998، 27).

- الزواج المتعدد: وهو نمط من الزواج يُباح بمقتضاه أن يكون في عصمة الرجل أكثر من زوجة واحدة، وقد أُخذ بهذا النظام في كثير من الشعوب وفي مختلف العصور، وخاصة المجتمعات البدائية أو النامية، ويدل في ناحية منه على المكانة العالمية والتميز والثراء (شتيوي وكرادشة، 2014، 335).

الدراسات السابقة:

في ضوء المراجعة التقييمية للأدبيات المتعلقة بأنماط الزواج السائدة في المجتمعات الإنسانية ومحدداتها وآثارها وانعكاساتها على المستويات المحلية والعربية والعالمية، وما توافر من دراسات سابقة ذات صلة- فقد أعيد تنظيم هذه الدراسات والعمل على عرض نتائجها وفقاً لآلية محددة تكفل تحقيق أكبر قدر من الاستفادة مما تضمنته من معارف ومعالجات؛ بحيث عرضت هذه الدراسات وفقاً لتسلسل زمني (أي من الأحدث إلى الأقدم)، وضمن إطارين عريضين ممثلين في: الدراسات العربية والدراسات الأجنبية؛ وذلك بهدف تحقيق نوع من التسلسل المنطقي في معاينة هذه النتائج والبناء عليها، وفيما يلي عرضٌ مفصل لأهم نتائج هذه الدراسات:

الدراسات العربية:

في معاينتها للأنماط الزواجية سعت الأسمري (2015) في دراستها إلى تقدير مدى الزيادة في عدد عقود الزواج وواقعات الطلاق المسجلة في الأردن ومعدلها، والكشف عن مدى حدوث التغير فيهما منذ مطلع الألفية الثالثة، وتحديد مدى حدوث التغير في معدل العمر عند الزواج الأول للجنسين، وفي الحالة الزواجية للسكان،

معتمداً على المنهج الكمي والنوعي، وباستخدام الأساليب الإحصائية الوصفية البسيطة. خلصت نتائج الدراسة إلى انخفاض حالات الزواج والطلاق في الأردن في مطلع الألفية الثالثة، كما أظهرت النتائج حدوث تغيرات مهمة في معدلات الزواج والطلاق في الأردن خلال الفترة 2013-2002، وكشفت النتائج أيضاً انخفاضاً في معدلات زواج الأقارب في المجتمع الأردني منذ الألفية الثالثة، وعلى الرغم من ذلك ما زالت أكثر من ثلث الزيجات مبنية على عامل القرابة من الدرجة الأولى.

أما بخصوص المحددات الاجتماعية والاقتصادية لنمط تعدد الزوجات؛ فقد أجرى شتيوي وكرادشة (2014) دراسة وهدفت إلى الكشف عن المحددات الاجتماعية الاقتصادية لنمط تعدد الزوجات وآثاره على ممارسات الأزواج الديموغرافية في الأردن، معتمدة بشكل أساسي على تحليل بيانات مسح السكان والصحة الأسرية الأردني لعام (2007). استخدمت الدراسة مجموعة من الطرق الإحصائية تدرجت من طرق ونماذج إحصائية وصفية بسيطة، إلى وصفية ثنائية، إلى نماذج إحصائية متقدمة ممثلة في نموذج تحليل الانحدار المتدرج الخطوات، وخلصت نتائج الدراسة إلى أن مستويات الزواج المتعدد في المجتمع الأردني ما زالت محافظة على مستوياتها المعهودة خلال العقدين الماضيين الآخرين، على الرغم من بروز بعض الانخفاضات ضمن بعض الشرائح الاجتماعية؛ مثل: شرائح السكان الأكثر تعليماً والذين يقطنون المناطق الحضرية، ولدى السيدات العاملات، اللاتي تزوجن من خارج النسق القرابي، ولدى شرائح الأزواج الأصغر عمراً عند الزواج، الذين تميزوا بوجود فوارق عمرية كبيرة بينهم لصالح الزوج.

وهدفت دراسة المركز الوطني للإحصاء والمعلومات (2014)، إلى تحليل الفجوة بين المرأة والرجل مع تقديم تحليل لماهية وجود هذه الفجوة، وقياس التطور الحاصل عليها خلال الفترة من 2003–2010، وخلصت إلى تراجع نسب الزواج المبكر في المجتمع العُمَاني (أي أقل من 19 سنة) إلى أقل من (4%)، وعزته إلى السياسات والبرامج التي اتبعتها السلطنة لرفع العمر عند الزواج، وتمكين المرأة وزيادة مستوى تعليمها، وزيادة نسبة مشاركتها بسوق العمل، وخلصت الدراسة أيضاً إلى أن هذه السياسات قد ساعدت على انحسار ظاهرة الزواج المبكر بين النساء العُمَانيات.

وفي ضوء معاينتها لعادات الزواج، سعت بيت سعيد (2013) في دراستها إلى رصد ملامح التغير في العادات المرتبطة بالزواج في ريف ظفار، باستخدام المنهج

الأنثروبولوجي وأدواته ممثلة في: المعايشة، والملاحظة والاعتماد على الإخباريين والمنهج الفولكلوري بأبعاده المختلفة، إضافة إلى منهج دراسة الحالة والمنهج الوصفي التحليلي، وخلصت نتائجها إلى عمق تأثير وسائل الاتصال على تغيير عادات الزواج، كما خلصت النتائج أيضاً إلى أهمية درجة التحضر في هذا التغير. وكشفت الدراسة أهمية مساهمة اكتشاف البترول وما لازمه من تحولات في أنماط الإنتاج وتغيرات اجتماعية واقتصادية في إحداث تغيرات عميقة في عادات الزواج. وكشفت الدراسة أيضاً أن الأعراف القبلية تشكل قوى مهمة داعمة لأنماط الزواج التقليدي في المجتمع العُمَاني.

وأجرت اللواتية (2012) دراسة على عينة، قوامها (200) شخص من المتأخرين عن الزواج في محافظة مسقط؛ وخلصت إلى أن أغلب أفراد عينة الدراسة لا يفضلون نمط الزواج المبكر، وزواج الأقارب، كما بينت النتائج أن أكثر الطرق المفضلة للزواج هي التعارف الشخصي، واعتبروا أن تأخر سن الزواج هو بمثابة مشكلة. وخلصت الدراسة أيضاً إلى أن النساء الأكثر تعليماً والأكثر مساهمة بسوق العمل ينزعن عادة إلى تأخير أعمارهن عند الزواج، وأن الشباب العُمَاني غالباً ما يواجهون إشكاليات اجتماعية واقتصادية وصحية عديدة؛ كارتفاع تكاليف الزواج وكثرة متطلباته، وارتفاع أسعار المساكن، والرغبة في مواصلة التعليم؛ مما يؤثر في قراراتهم المتعلقة بتوقيت الزواج وأنماطه.

أما دراسة كرادشة (2012)؛ فعرضت لمحددات زواج الإناث المبكر، وهدفت إلى كشف وتبيان الخصائص الاجتماعية الاقتصادية للإناث اللواتي تزوجن بأعمار مبكرة، وتعرف أثر زواج الإناث المبكر في سلوكهن الديموغرافي، وقد أجريت على السيدات اللواتي سبق لهن الزواج، وتراوح أعمارهن بين (15 و19) سنة، بالاعتماد على بيانات مسح السكان والصحة الأسرية في الأردن لعام 2007، باستخدام عدة طرق إحصائية، راوحت بين البسيطة والثنائية والمتعددة لتحليل بيانات الدراسة، وخلصت الدراسة إلى أنّ ارتفاع مستوى تعليم المرأة يُعدّ أهمّ العوامل المحددة لنمط الزواج المبكر. كما خلصت إلى أهمية عوامل أخرى؛ مثل مساهمة المرأة الاقتصادية، ودرجة تحضرها، ومستوى تعليم الزوج في تقرير نمط زواجها المبكر، وتوصلت الدراسة أيضاً إلى أهمية زواج الإناث المبكر في رفع مستويات خصوبتهن الزواجية، وفي رفع احتمالات وفيات الأطفال لديهن، وفي زيادة تعرضهن لمخاطر فقدان الأجنة قبل الولادة وما حولها، وفي تضييق فرصهن في الارتقاء الاجتماعي.

وبيّنت دراسة القضاة (2010) أن الشريعة الإسلامية اهتمت بأمر الزواج اهتماماً بالغاً، ودعت إلى التبكير فيه، وحثت عليه؛ وذلك بهدف تنظيم العلاقات الجنسية بين أعضاء المجتمع؛ وحرصاً على عناصر المجتمع من الانحراف، ولصيانة المجتمع من الفساد، وإمداده بالذرية وبعناصر جديدة تضمن استمراريته. كما خلصت الدراسة إلى أن الإسلام يجيز الزواج المبكر، لكن ضمن شروط وضوابط حددها الفقهاء.

الدراسات الأجنبية:

هدفت دراسة حايلات (Hailat, 2015) إلى الكشف عن أثر الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية للأفراد، المتمثلة في: مستوى تعليم الفرد، مستوى تعليم الوالدين، الحالة المادية، قيمة المهر ومكان الإقامة على الاختيار الزواجي والخصوبة. وقد استخدمت الدراسة استبانة سوق العمل الأردني (2010) أداة رئيسة لجمع البيانات بالاعتماد على نموذج الانحدار الخطي لتحليل البيانات. وخلصت نتائجها إلى أن المبحوثين ذوي المستويات التعليمية المنخفضة يفضلون الزواج المبكر، بينما يسعى المبحوثون من ذوي المستويات التعليمية المرتفعة إلى تأجيل الزواج من سنتين ونصف السنة إلى ثلاث سنوات. كما كشفت الدراسة أن الأشخاص في الفئات المادية الثانية والثالثة والرابعة يفضلون الزواج مبكراً أكثر من الفقراء والأغنياء، وأن معدل الخصوبة ينخفض مع ارتفاع الدرجة المادية. أما ما يتعلق بمتغير مكان الإقامة؛ فقد بينت النتائج أنه ليس له تأثير مهم على أنماط الزواج واختيارات الخصوبة، ولكن عمر الزواج قد يتأثر بناء على المحافظات. وأخيراً أشارت الدراسة إلى أن الأفراد في الأسر الكبيرة الحجم ينزعون إلى الزواج بشكل مبكر وإنجاب مزيد من الأبناء.

وفي تحليله للتغيرات في نظام الزواج والطلاق سعى بان (Pan, 2015) في دراسته إلى تعرّف نظام وأساليب الزواج والطلاق في مجتمع النوير، والكشف عن أسباب الطلاق والآثار الناتجة عنه، وقد أجريت على عينة عشوائية بسيطة من مجتمع النوير في مدينة ملكال، معتمدة على المنهج الوصفي لوصف البيانات وتحليلها، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن ظاهرة الطلاق في مجتمع النوير متفشية في الوقت الراهن أكثر من الماضي، كما كشفت النتائج حدوث بعض التغييرات الاجتماعية في نظام الزواج خاصة فيما يتعلق بطرق دفع المهر.

وبخصوص تأخر العمر عند الزواج في المجتمع الباكستاني، توصلت دراسة مؤسسة (Statesman's, 2010) إلى أن العديد من التغيرات التي شهدتها قطاعات

مختلفة في المجتمع الباكستاني وخصوصاً في قطاع التعليم قد أفضت إلى انتشار ظاهرة تأخر العمر عند الزواج، كما أدى تزايد أعداد المؤسسات التعليمية إلى بروز تغييرات موازية في العمر عند الزواج. وبينت النتائج أيضاً أنّ هاجس المهر قد أصبح من القضايا التي تؤرق المجتمع الباكستاني؛ إذ أشارت ما نسبته (60%) من الأسر الباكستانية إلى أن فشلها في تزويج بناتها في الوقت المناسب يعود إلى ارتفاع تكاليف الزواج غير المنطقي والمبالغة في المهور. كما أظهرت الدراسة أن تسعاً من أصل عشر حالات أشارت إلى أن الاشتراطات الملازمة لزواجهن والمتفق عليها من قبل أولياء الأمور، قد أسهمت بتأخر أعمارهن عند الزواج.

وخلصت دراسة فو (Fu, 2010) إلى أن نظرة العرق الواحد حول الزواج غير واضحة، وأن الزيجات التي تأخذ طابع الاتساق والانسجام تعتمد بشكل واضح على التقارب العمري لدى العرق الواحد، كما توصلت الدراسة إلى تأكيد ميل حالات الزواج إلى أن تكون من العرق نفسه لكلا الشريكين. وبينت الدراسة أيضاً نزوع العرق الأبيض في الولايات المتحدة إلى تأخير العمر عند الزواج، وعزته إلى ارتفاع الخصائص الاجتماعية والاقتصادية مقارنة بالعرق الأسود.

وبيّنت دراسة بنج (Peng, 2007) أن الاتجاه العام لدى المجتمع الماليزي يأخذ منحنيات ومسارات تؤكدّ وجود ارتفاع في العمر عند الزواج؛ بسبب التغيرات الاقتصادية والاجتماعية الطارئة على المجتمع؛ إذ يبدو أن تنامي تعليم الإناث وزيادة فرص مساهمتهن بسوق العمل، إضافة إلى التغييرات المصاحبة لعملية التنمية على الصعيدين الثقافي والاجتماعي - قد أسهم في رفع متوسط العمر عند الزواج، وارتفاع ميول بعض أفراده نحو العزوف نهائياً عن الزواج. كما كشفت الدراسة عن ارتفاع المعدل العام للعزوبة في المجتمع الماليزي بين عام 1970 وعام 2000 لكلا الجنسين، وتضاعف نسبة العزوبية بين النساء مقارنة بين الرجال.

أما دراسة كلارك (Clark, 2004)؛ فقد خلصت إلى أن الزواج المبكر للنساء في جنوب إفريقيا –خاصة لدى الإناث اللاتي يقطنّ المناطق الحضرية–يقترن بمستويات تعليم منخفضة، وبتدنّي قدرتهن على اتخاذ القرارات داخل نطاق أسرهن، وزيادة تعرضهن لحالات نقص المناعة ولحالات التهميش والاستلاب بأنواعه سواء الاجتماعي أو الاقتصادي منه. كما خلصت الدراسة إلى غموض العوامل المؤثرة في بروز زواج الإناث المبكر وتداخل تأثيره مع متغيرات اجتماعية واقتصادية مختلفة.

وتوصلت دراسة لجينسين وثورنتون (Jensen & Thornton, 2003) إلى أن أغلب الإناث في مجتمعات الدول النامية هنّ هدف للزواج في أعمار مبكرة، وأن لديهنّ فرصاً قليلة لتحديد أعمارهن عند الزواج. وبيّنت الدراسة أيضاً أن هناك تبايناً شديداً في معدلات الزواج المبكر بين جنوب آسيا وجنوبها الشرقي. كما خلصت الدراسة إلى أن أهم خصائص النساء اللاتي يقدمن على الزواج بسن مبكرة تمثلت في: انخفاض مستوياتهن التعليمية، ونزوعهن أصلاً إلى الزواج المبكر، وتدنّي مساهمتهن بصنع القرارات داخل نطاق أسرهن الأصل، وزيادة تعرضهن للعنف داخل إطار الأسرة. كما بينت الدراسة وجود اتجاهات سلبية عامّة لدى أفراد هذه المجتمعات نحو مسألة تأخير عمر الإناث عند الزواج، وتفضيل التبكير في الزواج، وبخاصة لدى الإناث.

تعقيب على الدراسات السابقة:

في ضوء المراجعة التقييمية للدراسات السابقة وذات الصلة التي عرضت، يلاحظ أولاً التفاوت الظاهر في مداخلها وفي طبيعة معالجاتها والموضوعات التي تناولتها وأهدافها، التي تباينت بين السعي إلى تعرف عادات الزواج، وأنماطه ومحدداته، كما يلاحظ أن هناك تقاطعات بارزة ومهمة بين هذه الدراسات، سواء من حيث تأكيدها للتغييرات التي طرأت على أنماط الزواج وأشكاله المختلفة، وعزت كنتاج صافٍ للتحولات الاجتماعية والاقتصادية التي شهدتها هذه المجتمعات وأحدثت تغييرات جذرية على أنظمة الزواج فيها وأنماطه، مؤكدة تحلل هذا النظام وتحطم كثير من أشكاله التقليدية، وحدوث تحولات جذرية في اتجاهات السكان ومعتقداتهم اتجاه كثير من أنماطه.

غير أن هذه الدراسة تنفرد – قياساً بسابقتها من الدراسات- بتركيز أهدافها حول معاينة وتحليل أنماط الزواج السائد في مجتمع متغير وبشكل شامل، وتعرف اتجاهات السكان حول أنماطه السائدة كافة.

الإطار النظري:

يعدّ الزواج من أهم وأقدم النظم الاجتماعية التي تقوم عليها الأسرة؛ فهو ضرورة أفرزتها الطبيعة البيولوجية للإنسان، النازعة للاجتماع، ويمثل واحداً من أهم أشكال الحياة البشرية، إن لم يكن أهمها على الإطلاق؛ لدوره في المحافظة على وجوده الإنساني واستمراره، ولأهميته في تنظيم العلاقة بين الذكور والإناث وفقاً للأعراف ونسق القيم التي يقرها المجتمع (بلان، 1992)، كما يعد فعلاً اجتماعياً

تعاقدياً، له وظيفته في الحفاظ على بنيوية الأسرة وتنظيم سلوك الأفراد البيولوجي، والحفاظ على استمرارية الجنس البشري (كرادشة، والمحروقية، 2015)، وفي السياق نفسه يعد نظام الزواج ظاهرة تاريخية مُتغيرة نسبياً مع الزمن، ولها جذور عميقة ضاربة في تاريخ الفكر الإنساني وإن اختلفت الاهتمامات وتنوعت المرتكزات، وتباينت طبيعة المحددات الفكرية والثقافية والأيديولوجية (الخشاب، 1986).

وقد تعددت المداخل والاتجاهات والأطر النظرية المفسرة لتباين أشكال الزواج وأنماطه والأسس التي يقوم عليها؛ ولعل أبرزها تلك المداخل السيكولوجية التي تؤكد أن لخبرات الطفولة المبكرة، ومفهوم الذات، إضافة إلى توقعات الفرد الاجتماعية، دوراً مهماً في تحديد أشكال الزواج وأنماطه في المجتمع، وفي تحديد صورة شريك الحياة، وبهذا الخصوص يشير أدلر (Adler) إلى أن مسألة اتخاذ قرار الزواج عادة ا تكون محكومة باعتبارات ورواسب سابقة، وأنّ الطفولة المبكرة لا بد أن تتردد أصداؤها في بقية مراحل حياة الفرد، وهي تبرز بشكل واضح عند اتخاذه لقرار الزواج، وتتحكم في تحديد نوعية شريك الحياة ومواصفاته. وتتقاطع هذه الرؤية مع ما تذهب إليه رؤئ فرويد الذي يؤكد أهمية الرواسب اللاشعورية المخزونة في نفس البشرية، وتعود إلى مراحل الطفولة المبكرة، في تحديد اختيارات الفرد لشريك الحياة؛ إذ إن تفكير الفرد عند الزواج ينصب في فلك الأنا واحتياجاتها، ولا يدور في فلك الآخر؛ ما يُؤكدّ أهمية الدوافع الذاتية وتماثل خصائص طرفي العلاقة في إتمام عملية الزواج وتحديد أشكاله.

وهناك من النظريات التي أسست فهمها لأنماط الزواج وأشكاله السائدة في المجتمعات الإنسانية في ضوء دور الأسرة كوحدة بنائية تقوم بمجموعة من الوظائف والأدوار المحددة؛ فالأسرة من وجهة نظر الوظيفيين ضرورة حتمية قادت إليها الطبيعة الإنسانية النازعة للاجتماع وبقاء الجنس البشري واستمرار الحياة الاجتماعية، وعلى الرغم من أنها لم تعد هي التي تقرر نمط زواج عناصرها غير أنها تبقى مهيمنة على كثير من مواقفهم واتجاهاتهم عن طريق عملية التنشئة الاجتماعية وعملية التطبيع الاجتماعي التي عادة ما يناط بها (البهلول، 2010) الفرد كما يشير بورديو (Bourdieu) الذي ما هو في النهاية إلا إنسان خاضع لعمليات تشريط اجتماعي وثقافي تتم داخل العائلة وداخل نطاق الطبقة الاجتماعية التي ينتمي إليها؛ فهو لا يستطيع إلا إعادة إنتاج ما يمليه عليه هذان النسقان، وهو بذلك ينفي تلك الجوانب المتعلقة بحرية الفرد في الاختيار الزواجي، مؤكداً أن عملية الاختيار الزواجي، لا تعود

إلى قرار شخصي وذاتي؛ بل تتقاطع فيها جملة من العوامل الاجتماعية والثقافية، وما يسود المجتمع من قيم وموروثات وعوامل ذات صيغ اقتصادية وثقافية وديموغرافية.

وبهذا السياق تؤسس نظرية المعايير (Norms Theory) تفسيراتها لتنميط أشكال الزواج في المجتمع الواحد، في ضوء عمليات إرادية تحكمها طبيعة المعايير السائدة التي يضعها المجتمع بهدف تنظيم واقعة الزواج؛ بمعنى أن المجتمع يحدّد مسبقاً للفرد نمط زواجه والسمات المرغوب فيها في شريك الحياة، معتبرة أن الفرد عند اختيار شريك الحياة، يجب أن يتوافر لديه معيار أو قاعدة للتشابه أو للتجانس بهذا الشريك، وترتكز هذه المعايير أو القواعد على الجنس (Race)، والعقيدة (Religion)، والطبقة الاجتماعية (Social Class)... إلخ؛ أي أن قاعدة الاختيار في هذه النظرية تستند إلى ضرورة البحث عن الشخص الذي تتوافر فيه مجموعة المعايير المطلوبة وتتقبلها الجماعة أو المجتمع الذي يعيش في كنفه (الخولي، 2008، 165)، وأن عملية الاختيار الزواجي هي في المحصلة سلوك اجتماعي يتحدد وفقاً لمنظومة المجتمع القيمية وما يسوده من تقاليده وأعرافه، فالمجتمع له سطوته على سلوك الأفراد ومعتقداتهم واتجاهاتهم؛ مما يؤكد أن عملية الاختيار الزواجي لا تحدد وفقاً لرغبات الشخص فقط بل إن هناك عوامل ذات صيغ اجتماعية واقتصادية وثقافية دوراً مهماً في ذلك.

الإجراءات المنهجية:

منهج الدراسة:

سعياً للوصول إلى الأهداف المتوخاة من الدراسة والإجابة عن جميع تساؤلاتها بطريقة موضوعية ودقيقة، فقد تم الاستناد إلى منهج المسح الاجتماعي الشامل، الذي يعرّف بأنه «محاولة منظمة لتحليل وتفسير ظاهرة أو موضوع معين، مرتكزاً في ذلك على معلومات كافية ودقيقة عن الظاهرة قيد الدراسة، خلال فترة زمنية معلومة؛ وذلك بهدف الحصول على نتائج علمية دقيقة؛ ومن ثم تفسيرها بطريقة موضوعية، وبما ينسجم مع المعطيات الفعلية للظاهرة» (القصبي،2007). وقد لازم استخدام هذا المنهج الاستعانة بمجموعة من الأساليب الوصفية التحليلية الكمية، التي تتفق مع طبيعة الهدف العام للدراسة الذي يتمحور حول تعرف أنماط الزواج السائدة في ولاية الدقم، التي تتسم بقدرتها على وصف الظاهرة وتشخيصها كما هي في الواقع، وبشكل موضوعي مع التقليل -قدر الإمكان- من تأثير الأفكار والتصورات

الذاتية أو المسبقة، وعادة ما تستخدم هذه الأساليب لتوصيف حيثيات الظاهرة من جوانب وأبعاد مختلفة؛ بهدف تقديم تشخيص دقيق لواقعها وملامحها المختلفة.

مجتمع الدراسة وعينتها:

تنزع الأدبيات الاجتماعية إلى تعريف مجتمع الدراسة بأنه جميع المفردات أو العناصر المشتركين في الظاهرة قيد الدراسة (كرادشة، 2013)، ويتمثل مجتمع هذه الدراسة في الأسر القاطنة في ولاية الدقم في محافظة الوسطى جنوب سلطنة عمان، التي توزعت على (23) قرية، وبلغ عددها (737) أسرة، وقد جمعت بيانات هذه الأسر عن طريق المسح الشامل وباستخدام الاستبانة أداة رئيسة لجمع البيانات، معتبرة أن رب الأسرة هو المصدر الأساسي للحصول على البيانات المطلوبة، وفيما يلي عرض لخصائص أفراد عينة الدراسة.

التركيب النوعي لأفراد مجتمع الدراسة:

تسعى نتائج جدول (1) إلى توضيح طبيعة التركيب النوعي لمجتمع الدراسة بولاية الدقم، وفيما يلي عرض مفصل لأبرز النتائج:

جدول 1

النوع الاجتماعي لأفراد مجتمع الدراسة

م	النوع	العدد	النسبة %
1	غير مبين	1	0.1
2	ذكر	451	61.2
3	أنثى	285	38.7
4	المجموع	737	100.0

تبين نتائج جدول (1) أن النسبة الكبرى من أفراد مجتمع الدراسة هم من الذكور وبنسبة (61.2%)، وشكل الإناث نسبة (38.7%) من حجم المجتمع، وهي نتيجة تحمل مضامين ورؤى ذات خصوصية اجتماعية وثقافية؛ كون أغلب أفراد عينة الدراسة هم من الذكور الذين يحملون تصورات وأفكاراً تمثل قيماً ومعتقدات ذكورية، وقد تميل إلى التعبير عن خصوصيتهم الاجتماعية والثقافية، خاصة أن مجتمع الدقم ما زال مجتمعاً محافظاً على بناءاته التقليدية ذات الصيغ الأبوية، ومازال يتميز بولاءاته القبلية التي تشكل الإطار العام لبنيته الاجتماعية والثقافية.

المستوى التعليمي لأفراد عينة الدراسة:

جدول 2

التوزيعات النسبية والتكرارية لأفراد العينة بحسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	المستوى التعليمي للزوج		المستوى التعليمي للزوجة	
	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %
أمي	288	%39.1	311	%42.2
يقرأ ويكتب	144	%19.5	158	%21.4
أساسي	52	%7.1	66	%9.0
دبلوم عام	155	%21.0	123	%16.7
دبلوم عالٍ	26	%3.5	16	%2.2
بكالوريوس	8	%1.1	4	%0.5
دراسات عليا	5	%.7	0	%0
غير مبين	59	%8.0	59	%8.0
المجموع	737	100.0	737	100.0

تبين نتائج جدول (2) بشأن المستوى التعليمي لأرباب الأسر من الذكور في ولاية الدقم؛ وجود انخفاض ملموس في مستويات تعليمهم؛ إذ بيّنت النتائج أن أغلبهم من الأميين وبنسبة تصل إلى (39.1%)، وأن (19.5%) منهم يقرؤون ويكتبون فقط؛ أي دون أي مؤهل علمي، أما نسبة الحاصلين منهم على شهادة الدبلوم العام؛ فقد بلغت (21.0%)، في حين بينت النتائج أن نسبة حملة البكالوريوس لم تتجاوز (1.1%)، وحملة الدراسات العليا وصلت إلى (0.7%)؛ مما يؤكد أن هناك انخفاضاً كبيراً ولافتاً للانتباه في المستويات التعليمية لأرباب الأسر من الذكور في ولاية الدقم. أما ما يتعلق بالمستوى التعليمي لأرباب الأسر من الإناث؛ فيلاحظ من خلال نتائج جدول (2) ارتفاع نسبة الأمية عندهن إلى (42.2%)، كما بلغت نسبة من يقرأن ويكتبن (21.4%) فقط، كذلك يلاحظ انخفاض نسبة الحاصلات على درجات تعليمية عليا كالدبلوم العالي إلى (2.2%) والبكالوريوس (0.5%)، وهي نتيجة توضح أيضاً أن هناك انخفاضاً كبيراً وحاداً في المستويات التعليمية لأرباب الأسر من الإناث في ولاية الدقم، وبشكل أكثر. وبشكل عام يلاحظ انخفاض المستويات التعليمية لكل

من الذكور والإناث من أرباب الأسر في مجتمع ولاية الدقم وبشكل لافت للانتباه، وهو مؤشر يحمل مضامين اجتماعية واقتصادية وثقافية متنوعة يتوقع أن تتضمن انعكاسات مهمة حول اتجاهاتهم نحو أنماط الزواج السائدة في الولاية ومواقفهم منها، خاصة أن عملية التعليم تُعدّ عملية تربوية عميقة الأثر على فكر الإنسان واتجاهاته وعلى كثير من معتقداته وعلى ما يحمله من قيم.

مكان الإقامة لأفراد عينة الدراسة:

جدول (3)

التوزيعات النسبية والتكرارية لأفراد العينة بحسب مكان الإقامة

مكان الإقامة	التكرار	النسبة %
بادية	62	8.4
قرية	416	56.4
مركز ولاية الدقم	170	23.1
من خارج الدقم	79	10.7
غير مبين	10	1.4
المجموع	737	100.0

يتضح من نتائج جدول (3) أن أغلب أفراد مجتمع الدراسة يقطنون في مناطق ريفية (القرى المحيطة بمركز ولاية الدقم) وبنسبة (56.4%)، وفي المرتبة الثانية من حيث نسبة التركز السكاني جاء مركز ولاية الدقم بنسبة (23.1%)، في حين أظهر (8.4%) أنهم يقطنون في البادية. كما أظهرت النتائج أن (10.7%) من مجتمع الدراسة يقطنون خارج ولاية الدقم، وهي نتيجة تكشف أن أغلب سكان ولاية الدقم يمتازون بأرصدتهم الثقافية القروية التي تميل إلى البداوة؛ ما يؤكد سيادة الأرصدة والبناءات التقليدية المتوارثة لدى سكان الولاية.

أداة الدراسة:

استعانت الدراسة بالاستبانة أداة أساسية لجمع البيانات عن السكان المحليين، وقد أعدّت استناداً إلى الإرث المتراكم من الأدبيات والدراسات السابقة وذات الصلة بموضوع الدراسة، كذلك استناداً إلى أهداف الدراسة وتساؤلاتها وخصوصية المجتمع

قيد الدراسة، وقد اشتملت الاستبانة على أسئلة مختلفة بهدف معاينة أنماط الزواج السائدة في ولاية الدقم، وقد تضمنت هذه الاستبانة المحاور الآتية:

- الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية لأفراد مجتمع الدراسة
- اتجاهات السكان المحليين في ولاية الدقم نحو أنماط الزواج السائدة في الولاية.

وبصورة أكثر تحديداً، اعتمدت الدراسة في تقصي بياناتها على أرباب الأسر، الذين يقطنون ضمن حدود ولاية الدقم، وهي أغلبها مناطق محيطة بالمشروعات الاقتصادية الكبرى في الولاية، للحصول على المعلومات المطلوبة.

صدق الأداة وثباتها:

يُقصد بصدق الأداة وضوح أسئلة الاستبانة وموضوعية ما تحتويه من أسئلة وفقرات ومصطلحات، ومدى صلاحيتها للتحليل الإحصائي، ومقدرتها على قياس موضوع الدراسة ومعاينته، ودقتها في قياس وتحقيق الأهداف التي صُممت لأجلها، وقد تم التأكد من صدق الاستبانة عن طريق صدق المحكمين[1]؛ إذ عرضت الاستبانة على (18) شخصاً من المتخصصين والأكاديميين في كلية الآداب والعلوم الاجتماعية بجامعة السلطان قابوس، وبناءً على توجيهاتهم ومقترحاتهم أجريت التعديلات المطلوبة، وأضيف الكثير من الأسئلة التي تم اقترحت؛ لتخرج الاستبانة بصورتها النهائية.

كما أجري اختبار معامل الثبات ألفا كرونباخ (Cronbach's alpha)؛ بهدف قياس الاتساق الداخلي لفقرات الأداة مع المحاور التي تندرج ضمنها، وقد بلغت قيمة الثبات الكلي (0.70)؛ مما يشير إلى ثبات مقبول لأسئلة الدراسة واتساقها، وهي نتيجة تفي بأغراض الدراسة والأهداف التي صممت لتحقيقها.

مجالات الدراسة:

استناداً إلى المنهجية العلمية، ولما يفرضه واقع البحث العلمي من أحكام واعتبارات؛ اتُّكِئ على ثلاثة مجالات رئيسة، هي: المجال البشري والزمني والجغرافي، وقد جاءت على النحو الآتي:

(1) بلغ عدد المحكمين (18) محكماً من الأكاديميين بقسم علم الاجتماع والعمل الاجتماعي، المتخصصين في هذا الأمر.

1 - **المجال البشري:** يشمل المواطنين المقيمين في ولاية الدقم بمحافظة الوسطى، البالغ عددهم (4062) نسمة عند مباشرة الدراسة، وقامت الدراسة على المسح الشامل لجميع الأسر القاطنة في الولاية كمصدر بشري للمعلومات المطلوبة، وقد بلغ عددها (737) أسرة.

2 - **المجال المكاني:** حدد مجال الدراسة المكاني بولاية الدقم بمحافظة الوسطى، التي تضم (23) قرية.

3 - **المجال الزمني:** نفذت الدراسة خلال الفترة من ديسمبر 2015 إلى يناير 2017، وطبقت الاستبانة في الفترة بين منتصف شهر يناير ومنتصف شهر أبريل لعام 2016.

المعالجة الإحصائية:

بهدف تحليل بيانات الدراسة بشكل موضوعي مناسب ودقيق، اعتمد على نماذج وأساليب إحصائية متنوعة بالاستعانة ببرنامج الحزم الإحصائية المتعارف عليه في العلوم الاجتماعية (SPSS)؛ وذلك بهدف معالجة بيانات الدراسة، والكشف عن تفاصيلها وتحليل حيثياتها. وقد راوحت تلك الأساليب بين:

أساليب التحليل الوصفي البسيطة (Descriptive Analysis): وتمثلت في: التوزيعات النسبية (Percentage)، والتكرارية (Frequencies).

النماذج الوصفية الثنائية: وتمثلت في نموذج تحليل مربع كاي (chi-square)، بهدف التعمق أكثر في أنماط الزواج المنتشرة بالولاية، ويُعدّ هذا النموذج من التحليل من أنسب النماذج الإحصائية لطبيعة ظاهرة الدراسة، خاصة عندما تكون البيانات مصنفة ضمن مقياس اسمي ومرتبة على شكل تكرارات ونسب.

نتائج الدراسة بين العرض والتحليل:

- أنماط الزواج السائدة في ولاية الدقم:

يقوم هذا الجزء من الدراسة على محاولة كشف ومعاينة اتجاهات أفراد مجتمع الدقم نحو أنماط الزواج السائدة في الولاية، ومحاولة تحليل وفهم اتجاهاتهم نحو جميع الأنماط الزواجية السائدة، وتحديد وجهات نظرهم حولها، ولأغراض تنظيمية نعرض أولًا لطرق الاختيار الزواجي في ولاية الدقم؛ من ثم سيتم معاينة

اتجاهات سكان الولاية نحو أنماط الزواج التقليدية السائدة فيها الممثلة في: نمط الزواج المتعدد، نمط الزواج المبكر، نمط زواج الأقارب، باستخدام أساليب التحليل الاحصائية، التي تباينت بين أساليب (التحليلات الوصفية، ونموذج مربع كاي2)، وفيما يلي عرض مفصل لهذه النتائج:

أولاً- طرق الاختيار الزواجي في ولاية الدقم:

يناقش هذا الجزء من الدراسة طرق الاختيار الزواجي الأكثر انتشاراً لدى أفراد مجتمع الدراسة، وقد حصرت في: الزواج المرتب من قبل الأهل، الزواج الإجباري، الزواج بناء على الموافقة الشخصية. وقد عولجت هذه الجوانب بالاستناد إلى نموذج تحليل التكرارات النسبية، واختبار مربع كاي تربيع (χ^2) كما أسلفنا، وفيما يلي عرض مفصل لهذه النتائج:

جدول (4)

التوزيعات النسبية والتكرارية لأفراد العينة بحسب نوع الزواج

نوع الزواج	التكرار	النسبة %	مربع كاي χ^2	الدلالة الإحصائية (sig)
غير مبين	61	8.3	775.6	0.000
من قبل الأهل	334	45.3		
اجباري	7	.9		
تم بناء على موافقتي الشخصية	328	44.5		
غير ذلك	7	.9		
المجموع	737	100.0		

توضح نتائج جدول (4) الانتشار الواسع لنمط الزواج المرتب الذي عادة ما يتم من قبل الأهل في ولاية الدقم، وبما نسبته (45.3%)؛ مما يوضح استمرار انتشار هذا النمط التقليدي من الزواج في مجتمع ولاية الدقم، وهي نتيجة تؤكد أن توجهات الأهل ورغباتهم ما زالت تشكل محركاً فاعلاً وأساسياً في تحديد خيارات الأفراد الزواجية في مجتمع ولاية الدقم، ويمكن فهم هذه النتيجة في ضوء اعتبارات تتعلق بمنظومة القيم والتقاليد السائدة، التي تعطي الأب الحق في زواج أبنائه دون استشارتهم، بل إن بعض الآباء يعمدون إلى ربط أبنائهم منذ الصغر معتقدين بأن صغر أعمار أبنائهم

عند الزواج لا يؤهلهم لاتخاذ قرارات صائبة حول مسألة اختيار شريك الحياة؛ نتيجة قلة خبرتهم وجهلهم بمصالحهم، غير أن التطورات السريعة والكثيفة التي تخللت مجتمع الدقم في العقود الأخيرة، وتطور وسائل إنتاجه وأدواته، وما صاحبها من تغيرات عميقة على أنماط إنتاجه وزيادة تحولاتها نحو أنماط إنتاجية حديثة وما لازم ذلك من تحولات اجتماعية واقتصادية وثقافية عميقة، قد رافقها تغيرات واضحة في طبيعة العلاقات بين السكان؛ الأمر الذي أسهم بشكل كبير في تراجع نفوذ الأهل ودرجة سيطرتهم على خيارات عناصرها الزواجية.

كما تظهر نتائج جدول (4) أيضاً أن نمط الزواج غير المرتب، الذي يستند إلى اعتبارات شخصية مراعياً حرية الفرد ورغباته يشكل ما نسبته (44.5%) لدى مجتمع الدراسة؛ ما يؤكد أن الأسرة لم تعد هي التي تقرر أنماط زواج أفرادها وبطريقتها التسلطية المعهودة، وهو ما يتفق مع ما خلصت إليه دراسة البهلول (2010) من أن الأسرة العربية لم تعد قادرة على تقرير نمط زواج عناصرها بطريقتها التقليدية، إلا أن تأثيرها يبقى واضحاً على رغبات عناصرها وميولهم، من خلال عملية التنشئة الاجتماعية، وعملية تطبيعهم الاجتماعي. كما تعد هذه النتيجة منسجمة مع ما خلصت إليه دراسة الكندري (2006) التي أكدّت تنامي الاتجاهات المعارضة لنمط الزواج المرتب في المجتمعات الخليجية بشكل عام، وهي تتفق كذلك مع ما توصلت إليه دراسة الناصر وسليمان (2007) التي أشارت إلى بروز اتجاهات معارضة لمثل هذه الأنماط الزواجية لدى الشباب العُمَاني والكويتي معاً، وبشكل عام تؤكد التفسيرات التي قدمتها النظرية التكنولوجية، أهمية التغيرات التي أصابت الأسرة في أغلب المجتمعات الإنسانية في زيادة توجهها نحو مبادئ الديموقراطية وحرية الاختيار وحق التعبير وإبداء الرأي داخلها (عبدالعال، عبدالحليم 2005، 22-23). وتوضح نتائج جدول (4) عامة وجود فروقات ذات دلالة إحصائية في استجابات أرباب الأسر حول اختلاف أنماط الزواج المنتشرة في الولاية، عند مستوى دلالة (0.05%) فأقل استناداً إلى قيمة كاي تربيع المحسوبة.

أما نمط الزواج الإجباري، الذي تنفى فيه إرادة الفرد ورغباته الذاتية؛ فبلغت نسبته في الولاية (0.9%)، وهي نسبة هامشية وضعيفة، تؤكد أن هذا النمط من الزواج -الذي تغيب فيه قيم الفرد وإرادته وميوله- غير منتشر في ولاية الدقم. وتكشف نتائج جدول (4) أيضاً أن نمط الزواج المرتب يبقى من الأنماط الزواجية التي لها حضور ولو محدوداً جداً.

تجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن رؤى نظرية المعايير تعزو مسألة الاختيار الزواجي إلى عمليات إرادية تحكمها طبيعة المعايير التي يضعها المجتمع بقيمه وأعرافه حول أشكال الزواج المفضلة، وأن عملية تحديد أشكال الزواج تنتظم وفق نسق معياري محدد مسبقاً، ووفق المواصفات المرغوب فيها التي يعتبرها المجتمع مناسبة (الخولي، 2008، 165)، ويمكن إرجاع هذه النتيجة إلى رغبة الأهل في إعادة إنتاج خياراتهم التقليدية بخصوص أنماط زواجهم وخصوصية مجتمعهم الاجتماعية والثقافية، ويشير أدلر (Adler) بهذا الخصوص إلى أن مسألة اتخاذ قرار الزواج تكون عادة محكومة برواسب سابقة وعملية التنشئة التي يتلقاها الفرد، وأن لقيم المجتمع وإرثه الثقافي دوراً فاعلاً في تحديد كثير من توجهاته بما فيها توجهاته نحو الزواج وأشكاله؛ إذ يبدو أن طبيعة المعارف والخبرات التي اكتسبها الأفراد عبر عملية تنشئتهم من شأنها أن تزيد من ميولهم نحو أنماط الزواج التقليدي؛ فالمجتمع له سطوته على سلوك الأفراد ومعتقداتهم واتجاهاتهم.

ثانياً- اتجاهات السكان نحو الزواج المتعدد:

يعاين هذا الجزء من الدراسة اتجاهات سكان ولاية الدقم نحو نمط الزواج المتعدد (أي تعدد الزوجات في عصمة الزوج)، ومحاولة تحليل وفهم اتجاهاتهم نحو هذا النمط من الزواج، وقد عولجت هذه الجوانب بالاستناد إلى نموذج تحليل التكرارات النسبية، واختبار مربع كاي تربيع (χ^2)، وفيما يلي عرض مفصل لهذه النتائج:

جدول (5)

التوزيعات النسبية والتكرارية لأفراد العينة بحسب نمط تعدد الزوجات

تعدد الزوجات	التكرار	النسبة %	مربع كاي χ^2	الدلالة الإحصائية (sig)
غير مبين	65	8.8	445.8	0.000
نعم	162	22.0		
لا	510	69.2		
المجموع	737	100.0		

تكشف نتائج جدول (5) ارتفاع نسب نمط تعدد الزوجات في مجتمع ولاية الدقم؛ إذ أشار (22.0 %) من أرباب الأسر إلى وجود أكثر من زوجة في عصمة الزوج، ويمكن فهم

هذه النتيجة في ضوء الخصوصية الثقافية لمجتمع ولاية الدقم وطبيعة هياكله الاجتماعية والتقليدية المحافظة والداعمة لمؤسسة الزواج - وبخاصة زواج الإناث-كونه يشكل أداة مهمة لاستقرارهن وتحصنهن بغض النظر عن عدد الزوجات اللاتي في عصمة الزوج.

ويبدو أن التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي تشهدها الولاية، وما لازمها من زيادة فرص خروج المرأة للتعليم والعمل، وقيامها بأدوار حياتية مغايرة عن تلك الأدوار التقليدية التي دأبت على تأديتها، قد مهدت لبروز تغيرات عميقة على هذا النمط من الزواج؛ إذ أشار أكثر من ثلثي أفراد مجتمع الدراسة وبما نسبته (69.2%)، إلى أن في عصمة الزوج زوجة واحدة فقط، وبفروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05%) فأقل؛ استناداً إلى قيمة كاي تربيع المحسوبة، وهي نتيجة تؤكد أن عملية التنمية والتحديث التي شهدها مجتمع ولاية الدقم، قد مسّت بشكل أساسي مكانة المرأة الاجتماعية وطبيعة أدوارها، وانعكست على كثير من أنماط زواجها التقليدية، كما أسهمت بتقوية سلطتها ضمن نطاق أسرتها، ووضعها أمام خيارات حاسمة فيما يتعلق بنمط زواجها، كما أسهمت جملة هذه التغيرات في زيادة خبرات المرأة التي تتعارض في كثير منها مع تلك الخبرات التقليدية الداعمة لنمط الزواج المتعدد، وفي منحها مكاسب اجتماعية وثقافية عززت دوافعها لتبني اتجاهات أكثر حداثة نحو أنماط زواجها اتسمت بغلبة الاختيار الحرّ العقلاني، الذي تبرز فيه إرادتها ورغباتها الشخصية، وهذه النتيجة تتفق مع نتائج الدراسات السابقة التي أكدت انحسار هذا النمط من الزواج في المجتمعات العربية، بما فيها المجتمع العُمَاني؛ بسبب زيادة تحوله إلى نمط المجتمعات المركبة والحديثة، وما حملته من تغيرات عميقة مسّت حياة المرأة، وأسهمت في منحها مزيداً من هوامش الحرية، ومزيداً من الحقوق داخل نطاق الأسرة؛ الأمر الذي مكّنها من التحكم أكثر بخياراتها، خاصة تلك المتعلقة بالزواج من رجل في عصمته أكثر من زوجة، وتفسر اللواتية (2002) ذلك في ضوء ارتفاع مستوى تعليم المرأة، وزيادة نسبة مساهمتها في سوق العمل، الذي أسهم بدوره في إزالة كثير من حالات التهميش الاجتماعي والثقافي الذي كانت تعاني منه المرأة العمانية، وزاد من تبنيها لاتجاهات أكثر وعياً وحداثة، ساعدت - من ثم - على تغيير اتجاهاتها بخصوص كثير من أنماط زواجها التقليدي.

ثالثاً- اتجاهات السكان نحو الزواج المبكر:

خصص هذا الجزء من الدراسة لمحاولة كشف ومعاينة اتجاهات سكان ولاية

الدقم نحو العمر الأنسب أو المفضل للزواج، سواء للذكور أو للإناث، وفيما يلي عرض مفصل لأهم النتائج المتعلقة بهذا الإطار:

جدول (6)

التوزيع النسبي لمجتمع الدراسة بحسب السن المفضل للزواج عند الذكور والإناث

العمر المفضل للزواج	الذكور				الإناث			
	العدد	النسبة %	مربع كاي χ^2	الدلالة الإحصائية (sig)	العدد	النسبة	مربع كاي χ^2	الدلالة الإحصائية (sig)
أقل من 19	16	2.2	1587.9	0.000	179	26.7	2073.3	0.000
20–24 سنة	201	27.3			411	55.8		
25–29 سنة	406	55.1			94	12.8		
30 سنة فأكثر	85	11.5			5	0.7		
غير مبين	29	3.9			30	4.1		
المجموع	737	100			737	100		

*متوسط العمر المفضل لزواج الذكور (25.6).

** متوسط العمر المفضل لزواج الإناث (20.8).

توضح نتائج جدول (6) فيما يتعلق بالسن المفضل للزواج عند الذكور ميل أفراد مجتمع الدراسة لتفضيل الزواج عند الفئة العمرية (25–29) وبنسبة (55.1%)، تليها الفئة العمرية (20–24) سنة وبنسبة (27.3%)، وتقل النسبة لدى الفئات العمرية الكبيرة؛ أي (30 سنة) فأكثر لتبلغ (11.5%)، بالمقابل بلغت نسبة السن المفضلة لزواج الذكور في الفئات العمرية الصغيرة (أي أقل من 19 سنة) ما يقارب (2.2%) فقط، وبفروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05%) فأقل استناداً إلى قيمة كاي تربيع المحسوبة؛ وهي نتيجة تؤكد ميل مجتمع ولاية الدقم نحو الأعمار المتوسطة نسبياً عند الزواج للذكور؛ وقد يعود ذلك لضمان تمكين الذكور قبل الزواج من تولي مهمة إدارة شؤون أسرهم مادياً وتأمين حياة كريمة لزوجاتهم ولأبنائهم، ويقدر متوسط العمر المفضل لزواج الذكور بـ (25.6) سنة، وتتفق هذه النتيجة مع ما أشارت إليه دراسة كرادشة (2002) التي توصلت إلى أن مسألة ارتفاع أعمار الذكور عند الزواج

مقارنة بالإناث هو أمر شائع ومألوف، خاصة في المجتمعات الشرقية ذات الهياكل الاجتماعية المتوارثة، وعزته ذلك إلى اعتبار الرجل هو رب الأسرة ومعيلها والمسؤول عن تكوينها؛ لذا فإنه يحتاج إلى وقت أطول ليصبح مؤهلاً لهذه الوظيفة الاجتماعية-الاقتصادية، أو لهذا الدور، الذي يتطلب مقومات اقتصادية واجتماعية وشخصية، وأن سعي الذكر الدائم لتحقيق نفسه اقتصادياً واجتماعياً سيرفع بصورة تلقائية من عمره عند الزواج (كرادشة، 2007، 172)

أما اتجاهات سكان مجتمع ولاية الدقم نحو العمر المفضل لزواج الإناث؛ فتبرز نتائج جدول (6)، زيادة اتجاهات السكان نحو تفضيل زواج الإناث في سن مبكرة؛ فقد أشار (26.7%) إلى ميلهم نحو زواج الإناث بعمر مبكر، وبفروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05%) فأقل؛ استناداً إلى قيمة كاي تربيع المحسوبة. وقد بلغ متوسط سن الزواج الأول للإناث في ولاية الدقم (20.8) سنة؛ أي أقل من (4.8) سنة عن الذكور؛ ويمكن عزو هذه الاتجاهات المفضلة لزواج الإناث في سن مبكرة، لاعتبارات اجتماعية وثقافية تتعلق بمفهوم السترة والخوف على سمعة الأسرة؛ مما يدفع الكثير من هذه الأسر إلى تفضيل زواج إناثهن في سن مبكرة. وتنسجم هذه النتيجة مع ما خلصت إليه دراسة بيت سعيد (2013) التي عزت ذلك إلى وجود اتجاهات اجتماعية وثقافية معززة لتبكير زواج الإناث، معززة بتلك القيم التي تقوم بنوع من «الحجز المبكر للإناث وربطهن بواحد من أبناء عمومتهن طمعاً في استغلال قدرتهن البيولوجية من أجل الخصب والإنجاب لزيادة عزوة القبيلة وقوتها، ولأسباب تتعلق بتدني المستوى المعيشي للأسرة، ولما يشكله الزواج المبكر -خاصة لإناث العائلة-كمخرج من الأزمة المادية للأسرة وباعتبار أن تأخر الإناث عن الزواج يُشّكل عبئاً اقتصادياً واجتماعياً عليها» (بيت سعيد، 2013، 119). ويبدو أن عملية ربط الإناث بوظائفهن التقليدية التي تتمحور حول إنجاب الأطفال قد عزز هو الآخر استمرار الدوافع المفضلة لنمط زواج الإناث المبكر في الولاية كما أبقى على كثافة حضوره. ويبدو أن المفاهيم والاعتبارات الثقافية ذات العلاقة بضرورة تزويجها بأحد أبناء عمومتها، وأهمية تزويجها في سن مبكرة، واعتبار بقائها دون زواج عبئاً نفسياً واجتماعياً واقتصادياً على كاهل الأسرة -جعلت الإناث في هذا المجتمع أكثر تقبلاً لفكرة الزواج المبكر، بل يعدُدنه هدفاً «يسعين إليه»، خاصة بسبب عملية تنشئتهن التي تغرس فيهن منذ الطفولة المبكرة فكرة أهمية الزواج ومفهوم «السترة»، وأن أدوارهن الأساسية تتركز في إطار المؤسسة الزواجية، وممارسة أدوارهن التقليدية،

وأن الزواج والأمومة أهم وظائفهن شأناً، وأنها كلما التزمت فيهما مبكراً كان ذلك مدعاة لتقدير المجتمع واحترامه لها، وعلى الرغم مما تقدم فإن اتجاهات السكان نحو هذا النمط من الزواج قد بدأت تتعرض لتغييرات مهمة وتحولات واضحة، خاصة أن (55.8%) من المبحوثين رجحوا ميلهم لزواج الإناث عند حدود الفئة العمرية (20-24) سنة؛ مما يؤكد أن التحولات التي أصابت مجتمع ولاية الدقم قد صاحبها تغييرات مهمة وحاسمة في أوضاع المرأة وأدوارها ومكانتها داخل نطاق أسرتها؛ مما أتاح لها مزيداً من فرص المساهمة في صنع القرارات داخل نطاق أسرتها، خاصة كتلك القرارات ذات العلاقة بتوقيت عمرها عند الزواج.

رابعاً- اتجاهات السكان نحو زواج الأقارب:

تتركز معطيات هذا الجزء من الدراسة في مناقشة وتبيان اتجاهات سكان ولاية الدقم نحو نمط زواج الأقارب (أي إذا ما كان هناك صلة قرابة بين الزوجين)، والجدير بالذكر أن مجتمع ولاية الدقم يعد من المجتمعات المحافظة والتقليدية وذات الهياكل الاجتماعية الداعمة لمثل هذه الأنماط من الزواج؛ وذلك لاعتبارات اجتماعية وثقافية واقتصادية مختلفة، تتعلق بأن نمط زواج الأقارب له -اجتماعياً وثقافياً - له وظائف مهمة في عملية التنظيم الاجتماعي بمستوياته المختلفة، ويلازمه كثير من المعايير والقيم التي تدور حول مفهوم سترة بنت العم والتعاطف بين الأنساب والتساهل المتبادل بينهم، والرغبة في الاحتفاظ بالملك والجاه والثروة وحصرها ضمن إطار العائلة، وفيما يلي عرض مفصل للنتائج:

جدول (7)

التوزيع النسبي لمجتمع الدراسة بحسب صلة القرابة بين الوالدين

صلة قرابة الوالدين	التكرار	النسبة %	مربع كاي χ^2	الدلالة الإحصائية (sig)
توجد	510	69.2	433.7	0.000
لا توجد	143	19.4		
غير مبين	84	11.4		
المجموع	737	100.0		

يلاحظ من خلال مراجعة نتائج جدول (7) ارتفاع نسبة زواج الأقارب أو الداخلي

بين أفراد ولاية الدقم لتصل إلى (69.2%) مقابل (19.4%) لنمط الزواج الخارجي (الذي لا يتضمن أي صلة قرابة بين الزوجين) وبفروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05%) فأقل استناداً إلى قيمة كاي تربيع المحسوبة، وتؤكد هذه النتيجة استمرارية قوة البناءات الاجتماعية التقليدية المحافظة في ولاية الدقم، وقوة روابطه الأولية الداعمة لنمط الزواج داخل نسق العائلة والقبيلة الواحدة، وتفسر الأدبيات الاجتماعية استمرار شيوع نمط زواج الأقارب في المناطق البسيطة المحلية، في ضوء طبيعة العلاقة القرابية نفسها التي عادة ما تسمح لأفراد العائلة بالاختلاط والتعارف، بحيث تكون ابنة العم عادة «متوافرة» ومتاحة أكثر من غيرها، كما يتضمن نمط زواج الأقارب اعتبارات داعمة للزواج من ابنة العم وسترها، ولاعتبارات أخرى تتعلق بمسألة التعاطف بين الأقارب، الذي يشكل رافداً آخر داعماً لنمط زواج الأقارب، إضافة إلى ذلك يتضمن هذا النمط من الزواج مسألة المحافظة على ثروة العائلة وحصرها داخل نطاقها، كما أسلفنا.

ويبدو أن قوة العلاقات والروابط الأولية والقرابة من جهة، ومنظومة القيم والمعتقدات التي تسود هذه المناطق والأطر الاجتماعية والثقافية المنتشرة، واستمرار سلطة كبار السن من الذكور من جهة أخرى، ما زالت تشكل محركاً مهماً ومعززاً لنمط الزواج الداخلي، كما يبدو أن خصوصية مجتمع الدقم وما يتسم به من موروثات ثقافية واجتماعية لها دور مهم في تعزيز استمرار انتشار هذا النمط من الزواج لما يمثله من تأمين اجتماعي وأداة ثمينة لإثبات مكانة المرأة الاجتماعية وإكسابها الاعتراف والاحترام الاجتماعي. وهذا لا ينفي أن مجتمع ولاية الدقم بدأ يتعرض لتغيرات مهمة وتحولات اقتصادية واجتماعية وثقافية واضحة، أسهمت في زيادة تبني السكان لقيم واتجاهات مفضلة لأنماط زواجية تغلب فيها قيم الحداثة والتجديد، كما يبدو أن هذه التغيرات قد حملت تحولات مهمة على اتجاهات أفراد المجتمع نحو نمط الزواج الداخلي.

الخلاصة:

هدفت الدراسة إلى الكشف عن أنماط الزواج السائدة في ولاية الدقم، وخاصة تلك المتمثلة في: نمط الزواج المتعدد والمبكر، وزواج الأقارب، وقد استندت الدراسة في معالجاتها لهذه الظواهر الاجتماعية إلى منهج المسح الاجتماعي الشامل لجميع قرى ولاية الدقم البالغ عددها (23) قرية، بالاعتماد على الاستبانة أداة رئيسة لجمع

البيانات من أرباب الأسر البالغ عددها (737) أسرة، بالاستعانة ببرنامج الحزم الإحصائية المتعارف عليها في العلوم الاجتماعية (SPSS) عن طريق الاستعانة بنماذج وأساليب إحصائية متعددة ومناسبة، وتعبر إحصائياً عن الظاهرة المدروسة، وما يلازمها من مؤشرات، وقد راوحت هذه النماذج الإحصائية بين: أساليب التحليل الوصفي البسيطة، ونموذج تحليل مربع كاي (Chi-Square)، وخرجت الدراسة بمجموعة من النتائج والتوصيات، أبرزها:

أولاً- النتائج:

أظهرت نتائج الدارسة ما يأتي:

1 – استمرار حضور وانتشار نمط الزواج المرتب (الذي يتم من قبل الأهل) في ولاية الدقم وبنسبة بلغت (45.3%) وارتفاع نمط الزواج غير المرتب الذي يراعي حرية الفرد ورغباته في عملية الاختيار الزواجي؛ الأمر الذي يؤكد وجود تغيرات مهمة بدأت تأخذ طريقها في اتجاهات وقيم أفراد مجتمع الدقم نحو عملية الاختيار الزواجي، وزيادة نزوعهم نحو تبني اتجاهات أكثر حداثة بهذا الخصوص.

2 – شيوع نمط الزواج المتعدد، الذي يكون في عصمة الزوج أكثر من زوجة، وبنسبة بلغت (22 %)، ويمكن فهم هذه النتيجة في ضوء الخصوصية الثقافية لمجتمع ولاية الدقم وطبيعة هياكله الاجتماعية والتقليدية المحافظة والداعمة لمؤسسة الزواج.

3 – ميل أفراد المجتمع العماني نحو تفضيل زواج الذكور في أعمار معتدلة نسبياً، مقابل ميله إلى تفضيل زواج الإناث بأعمار مبكرة. وهي نتيجة تؤكد وجود تباينات مهمة في مواقف السكان المحليين في ولاية الدقم حول نمط الزواج المبكر وفقاً للنوع الاجتماعي.

4 – تأكيد أن نمط الأقارب ما زال يعتبر نمطاً زواجياً له حضوره في مجتمع الدقم، وبنسبة وصلت (69.2%)، وفسر ذلك في ضوء الموروث الاجتماعي ومنظومة القيم والمعايير السائدة في المجتمع، وطبيعة هياكله الاجتماعية والتقليدية المحافظة والداعمة لنمط زواج الأقارب.

التوصيات:

1 – يبدو أن الجهود البحثية المتخصصة بدراسة المجتمعات المحلية ومدى تأثرها بالعمليات التنموية السريعة والمتلاحقة التي تتخللها، لم تتطرق لخصوصية

مجتمع ولاية الدقم وطبيعة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي طرأت على الولاية، خاصة أن هذا المجتمع يعد مجتمعاً بسيطاً ومحافظاً على قيمه المتوارثة الداعمة لأنماط الزواج التقليدي؛ الأمر يبقي المجال مفتوحاً لمزيد من الدراسات والأبحاث لتغطية كثير من هذه الجوانب.

2 – ضرورة الالتفات للعوامل الاجتماعية والثقافية التي تسود في مجتمع ولاية الدقم، وتقصي ومعاينة عمليات تفاعل بين هذه العوامل وعملية التنمية المرافقة لقيام المنطقة الاقتصادية وأثرها على أنماط الزواج السائدة في الولاية.

3 – إن قيام المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم وما رافقها من مشروعات تنموية والدخول المكثف للشركات الاستثمارية أدى إلى تغير مهم في أنماطه الإنتاجية التقليدية وزيادة تحولها إلى أنماط إنتاج حديثة؛ مما يبقى هذا المجال – لهذه العوامل – لأن يحكم كثيراً من مواقف المجتمع المحلي واتجاهاته نحو أنماط الزواج التقليدي، وهو أمر يتطلب مزيداً من الدراسات والأبحاث التي يفترض أن تأخذ بعين الاعتبار جميع العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية الملازمة لقيام المنطقة الاقتصادية وتحليل أدوارها؛ خاصة فيما يتعلق في أنماط الزواج التقليدي ورصد آثارها في مجتمع ولاية الدقم.

4 – تجدر الإشارة إلى أهمية تمكين المرأة وإشراكها في عمليات التنمية وزيادة مساهمتها في سوق العمل؛ كونها تشكل مدخلات مهمة يمكن الرهان عليها في تغيير اتجاهاتها نحو بعض أنماط الزواج التقليدي الذي لا يراعي حريتها ورغباتها في عملية الاختيار الزواجي، وبشكل يعزز تبنيها لاتجاهات تتسم بالحداثة.

المراجع:

أبو ليلى، يوسف. (1997). *الأسرة العربية*. جامعة القدس المفتوحة، الأردن.

الأسمري، منى (2015). *الأنماط الزواجية في الأردن: منذ مطلع الألفية الثالثة*. [رسالة ماجستير]، الجامعة الأردنية، عمان

أنور، أحمد. (2009). *تاريخ الفكر الاجتماعي*. بيروت: لبنان: دار ومكتبة البصائر.

بركات، حليم. (2009). *المجتمع العربي المعاصر: بحث في التغير والأحوال والعلاقات*. مطبعة السفير، وزارة الثقافة: الأردن.

بلان، كمال. (1992). *السكان والحياة الأسرية: الكتاب المرجعي في الثقافة السكانية*، الجمهورية العربية السورية. وزارة التربية، مشروع التربية السكاني، دمشق: سوريا.

البهلول، هادية العود. (2010). *الاختيار للزوج: مقاييسه وإستراتيجياته*. دار محمد علي للنشر، صفاقس: تونس.

بيت سعيد، سعيد. (2013). *عادات الزواج بين الثبات والتغير في سلطنة عمان: دراسة أنثروبولوجية على بعض المجتمعات المحلية في ريف ظفار*. [رسالة ماجستير]، جامعة الدول العربية: القاهرة.

الخشاب، مصطفى. (1986). *الاجتماع العائلي*. جامعة القاهرة، القاهرة: مصر.

الخولي، سناء. (2008). *الأسرة والحياة العائلية*. الإسكندرية: مصر: دار المعرفة الجامعية.

شتيوي، موسى؛ وكرادشة، منير. (2014). تعدد الزوجات: محدداته وآثاره في المجتمع الأردني- دراسة تحليلية. *دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية*، *41*(2).

القصبي، عبدالغفار. (2007). *مناهج البحث في علم السياسة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية*. جامعة القاهرة، مصر، 2007.

القضاة، مصطفى. (2010). التبكير في الزواج والآثار المترتبة عليه: دراسة فقهية قانونية مقارنة- رؤية معاصرة. *مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية*، دمشق: سوريا، *26*(1).

كرادشة، منير. (2012). زواج الإناث المبكر: محدداته وآثاره الديموغرافية في المجتمع الأردني- دراسة تحليلية. *المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية*، عمان: الأردن. *5*(1).

كرادشة، منير. (2013). *موضوعات في الإحصاء والمنهج الاجتماعي*. الأردن: عالم الكتب.

كرادشة، منير؛ والمحروقية، رحمة. (2015). *أسباب ظاهرة العقم الزواجي وآثارها الاجتماعية والاقتصادية والصحية والنفسية- دراسة ميدانية للمجتمع العُمَاني*، مركز البحوث الإنسانية، جامعة السلطان قابوس: سلطنة عمان.

اللواتية، سلوى. (2012). *الأبعاد الاجتماعية لتأخر سن الزواج في المجتمع العُمَاني: دراسة ميدانية مطبقة على محافظة مسقط*. [رسالة ماجستير]، جامعة السلطان قابوس: عمان.

المركز الوطني للإحصاء والمعلومات. (2014). *المرأة والرجل في سلطنة عمان*، سلطنة عمان.

الناصر، فهد؛ وسعاد سليمان. (2007). معايير الاختيار الزواجي لدى الشباب في المجتمع الخليجي: دراسة مقارنة بين الشباب الكويتي والشباب العُمَاني. *مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية*، *33*(127)، 55 – 103.

Trussell, J., Kia. R. (1989). Age at first marrige and age at first bairth. Comparative Study (26), 85-127.

Clark, Sh. (2004). Early Marriage and HIV risks in sub-Saharan Africa. *Studies in Families Planning, 35*(3), 49–160.

Fu, V.K. (2010). Remarriage, delayed marriage and black\white intermarriage, 1968-1995. *Population Research and Policy Review, 29*(5), 687-713.

Hailat, M. (2015). *Socioeconomic status, Marriage Patterns, and Fertility Choices in Jordan*, Department of Economics, Yarmouk University

Levien, M. (2011). *The land Question: special economic Zone and the political Economy of Dispossession in India*. Paper presented at the international Conference on Global Land Grabbing

Pan, B.(2016). Part of social changes in the system of Marriage and divorce in Nuer Society, [Master Thesis], University of Niles, Sudan.1-174.

Peng, T. (2007). Trends in delayed and non-marriage in peninsular Malaysia. *Asian Population Studies, 3*(3), 243-261.

Statesman's Yearbook (2010). *Dowry demand and delayed marriages*. Peshawar ProQuest, Pakistan.

قدم في: فبراير 2018

أجيز في: مايو 2019